مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي

Cooperation in international politics from a realistic perspective

لخذاري جلول [1]*، غربي محمد [2]

[1] جامعة احمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت (الجزائر) ، djelloul.lakhdari@cuniv-tissemsilt.dz

[2] جامعة احمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت (الجزائر) ، m.gharbi@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ ارسال المقال: 2023/03/05	تاريخ القبول: 2023/05/01	تاريخ النشر: 2023/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تعتبر ظاهرة التعاون من أبرز ظواهر السياسة الدولية ، ويرى الكثير من المهتمين بحقل العلاقات الدولية، بأنها ظاهرة معقدة بسبب ارتباطها بظاهرة لا تقل أهمية عنها ، وهي ظاهرة الصراع الدولي فهما ميزان العلاقات الدولية ، كما أنهما لا يلغيان بعضهما البعض .

تستهدف الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي وإمكانية تحقيق ونجاح التعاون في ضل الفوضى الدولية ، ووفق المكاسب النسبية التي تدفع الدول إلى السعي نحو تحقيق مصالحها القومية على مبدأ المنفعة والبراغماتية ، وهذا ما قد يعيق عملية التعاون .

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية ؛ السياسة الدولية ؛ التعاون ؛ الصراع ؛ المنظور الواقعي .

Abstract :

The phenomenon of cooperation is considered one of the most prominent phenomena of international politics, and many interested in the field of international relations see it as a complex phenomenon because of its connection to a phenomenon no less important than it, which is the phenomenon of international conflict. They are the balance of international relations, and they do not cancel each other out. The study aims to shed light on the phenomenon of cooperation in international politics, from a realistic perspective and the possibility of achieving and succeeding cooperation in light of international chaos, and according to the relative gains, which push countries to strive towards achieving their national interests on the principle of benefit and pragmatism, and this may hinder the process of cooperation.

Keywords: International Relations ؛International Politics ؛ Cooperation ؛

Conflict ؛ Realistic Perspective.

مقدّمة:

في الواقع لو تفحصنا في تفاعلات العلاقات الدولية ، والمشهد السياسي العالمي لوجدنا أن ظاهرة التعاون أكثر انتشارا . إلا أن ظاهرة الصراع أخذت الحيز الأكبر من الدراسات في أدبيات العلاقات الدولية. وهناك من يعزي ذلك إلى أن حقل العلاقات الدولية نشأ ليبحث في الأسباب التي تؤدي إلى الصراع والحرب ومن ثم التعامل معها لتجنبها ، وهناك من يرجع السبب إلى طبيعة المجتمع الدولي المتناقضة ، والبيئة الدولية التي تعرف تضاربا في المصالح والإستراتيجيات والسياسات .

ومن المتعارف عليه أن العلاقات الدولية تهتم بدراسة مختلف التفاعلات الدولية والأحداث العالمية والتي لا تقوم على الصراع فقط ، فكثيرة هي التفاعلات المعتمدة على عنصر الصراع ، وأخرى تعتمد متغير التعاون فالعلاقات الدولية أساسها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ومن هذا المنطلق يظهر التعاون جليا عندما تكون هناك تهديدات للأمن والسلم الدوليين . فالدول تعمل على تكثيف جهودها واستراتيجياتها لمواجهة هذه المخاطر. فتعمل على خلق أو إيجاد آليات قانونية ومؤسساتية في إطار التعاون الدولي ، فكل الفاعلين الدوليين يربطون علاقات وشراكات لمواجهة المخاطر التي تهدد الاستقرار الدولي . وعلى هذا الأساس يصبح التعاون الدولي معبرا عن ذلك العمل الجماعي المتبادل بين الدول وباقي التنظيمات الدولية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . كما يعبر عن الجهود المبذولة بين الدول المتعاونة من أجل تحقيق مصلحة ، أو مواجهة تحديات سياسية أو اقتصادية أو أمنية وغيرها . ولا يقتصر التعاون على الدول فقط ، فيمكن أن يكون على مستوى الأفراد في الدول والمجتمعات ، كما يمكن أن يكون على مستوى المنظمات الحكومية وغير الحكومية . ويأخذ التعاون الدولي طابع الرسمية عبر المعاهدات والاتفاقيات ، ويتجسد ذلك في المساعدات الإنسانية من قبل الدول والمنظمات الدولية .

إشكالية الدراسة :

انطلاقا من أن السياسة الدولية تعبر عن تفاعلات الدول في إطار علاقاتها مع بعضها ، بجانبيها الصراعي والتعاوني وانطلاقا من أن الكثيرين من المفكرين والباحثين يولون أهمية كبرى للجانب الصراعي على حساب الجانب التعاوني ويربطون ظاهرة التعاون بالمنظور الليبرالي ، ويبعدونها عن المنظور الواقعي فإن الإشكالية التي ستعالجها الدراسة تتمثل في :

ما مدى إمكانية تحقيق ونجاح التعاون الدولي من المنظور الواقعي ؟

التساؤلات الفرعية :

ومن منطلق إشكالية الدراسة جاءت التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما هي شروط نجاح التعاون الدولي ، وفيما تتمثل أهداف سياساته ؟

2- كيف أثرت التحولات الدولية على تطورات السياسة الدولية ، وعلى تطورات مفهوم التعاون الدولي ؟

3- كيف ناقشت الواقعية موضوع التعاون ، وهي تعتمد على مبدأ المنفعة والبراغماتية ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ، تفرض الدراسة فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية .

الفرضية الرئيسية :

رغم التجديدات المعرفية والنظرية في الاتجاه العقلاني ، إلا أن رؤية المنظور الواقعي لم تتغير بشـــأن ظاهرة التعاون الدولي .

الفرضيات الفرعية :

1- يرتبط نجاح التعاون الدولي بالبيئة الداخلية للدول ، التي تتفاعل مع محيطها الخارجي .

2- وجهت التحولات الدولية الحاصلة بعد الحرب الباردة ، السياسة الدولية نحو بوصلة التعاون.

3- التجديدات المعرفية في الاتجاه العقلاني ، سمحت بالتقارب ولو بشكل طفيف بين المنظورين الواقعي والليبرالي.

أهمية الدراسة :

يستمد الموضوع أهميته من خلال أنه يتماشى مع المتغيرات والتطورات ، التي تعرفها الساحة الدولية . بدء من تأثيرات وباء كورونا على علاقات الصراع والتعاون الدوليين ، إلى الحرب بالوكالة من خلال الصراع الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا ، وصولا إلى التوترات القائمة بين الصين وأمريكا بسبب أزمة تايوان . وهذا ما دفعنا إلى إبراز متغير التعاون بين هذه الأطراف ، بالرغم من الصراعات فيما بينها .

المبحث الأول: التعاون في السياسة الدولية

لقد جاء في كتابات فلاسفة العقد الاجتماعي مصطلح التعاون بشكل واضح ." **فتوماس هوبز** " عبر عن التعاون في كتابه " اللفيثان " ، بالوفاق والعقد (الذي يمنح بموجبه أفراد المجموعة للحاكم الحكم المطلق في تمثيلهم) ، بين الأفراد الطبيعيين والأحرار من أجل تحقيق السلم والأمن على المستوى الداخلي ، ثم بين الأفراد للتعاون ومواجهة الخطر من الخارج[1] ، وهذا ما يقودنا إلى القول بأن مسألة التعاون التي تجسدت بداية من العقد الاجتماعي قد سبقت تشكل الدولة تاريخيا ، كما ساهمت في وجودها ، فولادة الدولة كانت نتيجة اتفاق بين الأفراد لإقامة سلطة مشتركة ، تعمل على جمع قوتهم في شخص واحد أو مجموعة أشخاص ، كما تجمع إرادتهم في إرادة واحدة . ويقول "هوبز" :

> **... من هنا يقوم جميعهم ، كما يقوم كل منهم بإخضاع إرادتهم لإرادته وأحكامهم لحكمه ، ويشكل ذلك أكثر من الموافقة أو الوفاق. إنه نوع من وحدة الجميع الفعلية في شخص واحد قائمة بموجب اتفاقية كل فرد مع كل فرد [...] وبموجب السلطة الممنوحة من كل فرد في الدولة ، يتمتع بقدرة وقوة مجتمعتين فيه ...[2]**

أما "جون جاك روسو" : فهو يرى أن الحالة الطبيعية هي السلام ، والصراعات ظهرت نتيجة التجمعات البشرية التي فرضت عليها الظروف التجمع و التعاون وهذا ما توضحه الفقرة التالية :

" كان الناس في حالة الطبيعة القديمة مشتتين لدرجة أنه كان من غير

الضروري قيام أي نمط من التعاون بينهم ، ولكن ازدياد الأعداد مع الكوارث والأخطار الطبيعية ، أفضيا أخيرا وفي أوضاع متنوعة إلى طرح الاقتراح : إما التعاون أو الموت " [3]

وجاء في أدبيات العلاقة الدولية العديد من التعاريف التي حاولت الوقوف على معنى التعاون ." سـاديا توفال " و" ويليام زرتمان " يتفقان على أن التعاون هو الحالة التي بموجبها تتوافق الأطراف على العمل مع بعضـها البعض بهدف تحقيق مكاسـب جديدة لكل المشـاركين ،والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد . وهذا لا ينفي وجود نزاع أو تنافس بين الأطراف (كالاتفاق على وقف إطلاق النار ، وتبادل الأسـرى وغيرها) أما " روبرت كيرهين " فيرى أن التعاون يحدث عندما تكيف الفواعل سلوكها على حسب التفضيلات الحالية ، أو المتوقعة من الآخرين عبر عملية تنسيق السياسات . [4]

وإذا كان مصطلح التعاون يشير إلى وجود تفاعلات ممزوجة بين المصالح المتضاربة ، والمصالح المشتركة فهو يشير في الجانب الآخر إلى الحفاظ على هذه التفاعلات وتعزيزها أيضـا . وقد يأخذ التعاون شـكلا صـريحا يتمثل في عمليات المفاوضـات في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، كما يكون التعاون ضـمنيا عندما يكون التنسـيق بين الأطراف وفقا لحسـابات العوائد (معضـلة السـجين)* ، بمعنى أن الدول تقيم البدائل وفق منطق عقلاني ، وتتوقع الفواعل مكاسـب مادية من التعاون . أما الشـكل الثالث يكون التعاون فيه مفروضـا من طرف قوة مهيمنة تجبر الأطراف على التعاون[5] . وتماشـيا مع ما تم ذكره من أن وراء كل تعاون هدف يراد تحقيقه ، ما يجعل الأطراف تتبنى سلوكا عقلانيا وفق حسابات التكلفة والعوائد ، وأن كل تعاون يحقق مكاسب لكل الأطراف المشاركة ، ما يجعل هذه الأخيرة تعمل على تطوير تفاعلاتها ،ويخلق نوعا من الشعور بأن رفاه كل طرف يعتمد على رفاه الطرف الآخر . إذن يمكن أن نقول أن التعاون يعبر عن وصـف لنمط من السـلوك أو التفاعل تتشـارك فيه عدة أطراف ويحدد بعلاقة تفاعل تقوم على مبدأ " **العمل معا** " ، وتهدف هذه العلاقة التبادلية إلى تحقيق مكاسـب لكل الأطراف المشاركة [6].

المبحث الثاني : أهداف سياسة التعاون الدولي ، وتماسك السياسات الوطنية للدول

المطلب الأول: أهداف سياسة التعاون الدول

انطلاقا من أن التعاون هو ذلك التفاعل الاجتماعي بين الجهات الفاعلة ، ما يسمح لهم بتحقيق أهداف مشـتركة طوعية من خلال مشـاركة موارد معنية معا ،. وهذا يعني أن تكون الأطراف المتعاونة مستقلة عن بعضـها البعض في الأهداف المسطرة والموارد المطالب بها ، وهذا ما يبرر قول :

" **أن التعاون لا يعبر عن علاقة متناغمة** " ، فقد تكون هناك صـراعات هامشـية بين بعض الأطراف [7]. وإذا كانت القضـايا الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية في سلم أولويات التعاون الدولي فإن الأهداف المراد تحقيقها من وراء التعاون الدولي تتمثل في :

1 – تحقيق السلم و الأمن الدوليين : بعد المعاناة التي عرفتها شعوب العالم من جراء الحروب والصراعات والتي طالت تأثيراتها كافة المجتمع الدولي ؛ أصبح لزاما على الدول الاتجاه نحو التقارب لإحلال السلام ولعل من أسمى

أهداف التعاون الدولي تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، فأمن الأفراد والدول مرتبط بأمن الجماعة الدولية ، ولا تتحقق الأهداف الأخرى للتعاون الدولي إلا في بيئة دولية آمنة .

2 – التنمية المستدامة في البلدان النامية : والتي لا تستطيع تحقيق تنمية في بلدانها نظرا لعدم توفرها على الإمكانيات والموارد وكذا عدم الاستقرار السياسي فيها ، ومن ثم دمج الدول النامية والتي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي ، وذلك بجذب هذه الدول وعدم تهميشها من خلال تسهيل وعدم تعطيل تعاملاتها في الأسواق العالمية .

3 – تحقيق الرفاه الاقتصادي للدول النامية : بداية من تقليص نسبة الفقر فيها إلى مستويات متدنية وصولا إلى تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية[8] .

4 – المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي رسمتها حكومات الدول[9] ،كما يعمل على القضاء على الأسواق الموازية وتبييض الأموال ، والاتجار بالبشر والمخدرات .

5 – يوفر التعاون الدولي للدول المتعاونة فرصا حقيقية لإيجاد حلول لمشاكلها وتحدياتها المشتركة من خلال تضافر الجهود في إطار العمل الجماعي العالمي . كما يقلص من مستوى الأزمات والنزاعات والتوترات بين الدول ويحاول إيجاد حلول لها قبل تطورها إلى صراعات .

المطلب الثاني: التعاون الدولي وتماسك السياسات الوطنية للدول

إذا كان التعاون الدولي يتعامل مع قضايا أساسية مثل : السلم والأمن الدوليين وقضايا الصحة وحقوق الإنسان ، والقضايا البيئية والفقر وغيرها ، فإن من أهم شروط نجاح التعاون الدولي وجود درجة كبيرة من الاتساق المؤسسي والسياساتي على المستوى الدولي . وهذا يعني أن على الحكومات اتخاذ إجراءات وترتيبات واستراتجيات ترسم بها سياساتها الوطنية وفق نهج دولي مشترك ، أي بما يتواءم مع السياسات الوطنية للدول الأخرى (المتعاونة معها) . ومن المنطقي أنه في عدم وجود هذا الاتساق تفقد بعض الأطراف الثقة في بعضها البعض ، مما يؤدي إلى تراجع مستوى مساهمتها ، وهذا ما ينعكس على التعاون إذن : يمكن أن نقول أن التعاون يحدث عندما يضبط الفاعلون سلوكاتهم مع التفضيلات الحقيقية أو المتوقعة للآخرين . بمعنى أن تكون التفاعلات فيما بينهم منسجمة أو متطابقة ،ما يجعل الترابط لتحقيق أهداف مشتركة ممكنا [10] ، والسؤال الواجب طرحه في هذا السياق هو: كيف تدعم الحكومات بعضها البعض للوصول إلى درجة من الاتساق والتماسك الدولي ؟

انطلاقا من بيئة الحكم التي تعيش فيها الحكومات ، والتي تسعى إلى الترابط والاتساق الدولي فإن الحكم الرشيد يساهم في عملية بناء النظام الذي تتفاعل فيه الأطراف المتعاونة . كما أنه يجب على الحكومات تحمل المسؤولية في الحفاظ على هذا النظام ، وفي اختيار سياساتها الوطنية الموجهة للعمل الدولي المشترك من جهة أخرى وعلى هذا الأساس أصبح التعاون الدولي مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الخارجية للحكومات من أجل تحقيق مصالحها على المستوى الدولي . إلى جانب ذلك على الحكومات تقديم التزامات دولية ، تبين من خلالها نواياها الحسنة في الالتزام بالاتفاقيات ، وشروط المبادلات والعمل ضمن إطار الصالح العام ، وأن تقوم بأدوارها بفاعلية [11].

وفي نفس السياق – تنسيق السياسات بين الدول – يرى الدكتور"مايكل ماكنزي" * بأن تنسيق السياسات بين الدول يتطلب آليتين مهمتين هما " **التسـييس والمعاملة بالمثل** " ، وذلك لإعطاء حافز أكبر للتعاون الدولي من خلال دفع الحكومات إلى الاستجابة أكثر. ويقصد **بالتسييس** : نقل قضية ما من غير المسيس إلى المسيس وإعطاءها أولية سياسية تتطلب استجابة خاصة وسريعة ، وبمعنى أدق جعل هذه القضية أمنية ولها تهديدات وجودية (أمننة القضية) ، وبذلك تسييس قضية أو مشكلة عبر وطنية يعطي إرادة سياسية للحكومات لدفع التعاون الدولي . ومن أمثلة تسييس القضايا أو أمننتها نذكر قضية الهجرة غير الشرعية التي أصبحت قضية مسيسة وأمنية تتطلب تكاثف الجهود الدولية لمجابتها.

وبعد أحداث 11 سبتمبر أصبحت قضايا الإرهاب من أبرز القضايا المسيسة كونه جريمة خطيرة تتطلب استجابة استثنائية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن تسيس القضايا قد يكون عاملا سلبيا يعيق التعاون الدولي وذلك لأن الدول تختلف من حيث درجة أو مستوى أمننة القضايا . فمثلا هناك دول ترى بأن قضايا البيئة والمناخ قضايا امنية وترفع من سقف خطورتها (أزمة المناخ) بينما هناك دول أخرى لا ترى فيها مستوى عال من الخطورة إلى درجة الطوارئ و انسحاب أمريكا عام 2015 (فترة الرئيس ترامب) من اتفاقية باريس للمناخ ، دليل واضح على إعاقة جهود التعاون الدولي لصالح مطامع أو مصالح بعض القادة والسياسيين[12] . أما الآلية الثانية التي تسهل التعاون الدولي في إطار تنسيق السياسات بين الدول والمحافظة عليه في ضل غياب حكومة عالمية ، يرى الدكتور ماكنزي بأن ما قام به " روبرت ألكسلرود " (1984) عند دراسته لتطور التعاون الدولي ، والتي أظهرت نتائجها بأن التعاون يمكن أن يتطور ويستمر بين مصالح الفاعلين من خلال إستراتيجية " التبادل " بين الدول (الأخذ والعطاء) ، وفق مبدأ " **المعاملة بالمثل**" ، الخير مقابل الخير والشر مقابل الشر . حيث يؤكد " اكسلرود " على فاعلية هذه الإستراتيجية (المعاملة بالمثل) ، وما يعزز فاعليتها هو (غموض المستقبل) ، ويعطي مثالا واضحا مع ذلك من خلال التبادلات التجارية خاصة الثنائية ، عندما يتفق الطرفان على تقديم تنازلات والتقليل من القيود على الواردات كما أن لهذه الإستراتيجية نتائج عكسية تبدأ عندما يتصرف أحد الأطراف الفاعلين عكس ما تم الاتفاق عليه في المفاوضات ، ويضرب مثالا على التصعيد في الحرب التجارية الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، عندما تسابقا الطرفان على رفع التعريفات الجمركية بينهما .

المبحث الثالث: التحولات الدولية الكبرى بعد الحرب الباردة وتأثيراتها على تطور مفهوم التعاون الدولي

المطلب الأول: طبيعة البيئة الدولية وتطورات السياسة الدولية

الفرع الأول: طبيعة البيئة الدولية

التغيرات والتطورات التي حدثت في بيئة التفاعلات الدولية ، التغيرات والتطورات التي حدثت في بيئة التفاعلات الدولية ، خاصة التطورات التي شهدتها السياسة الدولية ، (كالنزعة الإقليمية و العولمة و التنظيم الدولي ، وحجم التطور التكنولوجي الحاصل وكذا التحول في مفهوم ومحتوى القوة)، لها تأثيراتها على تفاعلات الصراع والتعاون الدوليين . فلا وجود لهما بمعزل عن تفاعلات النظام الدولي، التي تحكمه أسس التعامل الدولي والتي وضعت مبادئها معاهدة واستفاليا (1648م) وتمثلت في :

1 – احترام مبدأ السيادة القومية للدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

2 – مع الإبقاء على حق الدول في الدخول في تحالفات لتحقيق توازن القوى .

3 – كما أقرت المعاهدة إمكانية اللجوء إلى الحرب كحل أخير لإنهاء حالة الصـــراعات الدولية [13] ، ومنذ ذلك الوقت أصـبحت البيئة الدولية قائمة على عدد من الدول ذات سـيادة ومسـتقلة في قراراتها ، كما تتميز (البيئة الدولية) ، بطابع الفوضـى في غياب سـلطة عليا تكبح جماح الدول التي تسـعى لتحقيق مصـلحتها القومية على حساب الآخرين ، بالسيطرة عليهم اعتمادا على قوتها الذاتية . وإذا كان هذا هو حال البيئة الدولية فمن المنطقي أن تكون العلاقات بين الدول يغلب عليها طابع العداء .

وفي هذا السـياق يرى " هوبز Hobbes " . أن العداء ينتج عن تعارض مصـالح الدول عندما تريد فرض إرادتها لتحقيق مصالحها وحماية أمنها معتمدة في ذلك عن قوتها الذاتية وبالتالي لجوئها إلى العنف والصراع . وليس هوبز فقط من يعترف بشرعية استخدام القوة المسلحة ، بل هناك الكثير من المفكرين وعلى رأسهم ريمون أرون وهم يرون بأن السـمة الأسـاسـية للعلاقات الدولية تكمن في متغير القوة ، والذي ينتج عنه المعضـلة الأمنية عند زيادة الدولة لقوتها بهدف حماية أمنها . وبالتالي ينتشر الخوف و الشك وعدم اليقين في العلاقات مابين الدول ، وذلك ما يخلق نوعا من التميز في العلاقات بين الجماعة الدولية . والذي يقوم على أسـاس (الصـديق والعدو)[14]. و هناك من يتجهون إلى أن الصـراع هو السـمة الغالبة في العلاقات الدولية ، وذلك على حسـاب النمط التعاوني ويبررون ذلك بأن العداء (الخطر الذي يهدد مصالحهم) ، هو الذي يحرك الدول لإنشاء علاقات صداقة وتحالفات .

التحولات الدولية الكبرى بعد الحرب الباردة :

ومع نهاية الحرب الباردة وانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين ، عرف النظام الدولي تحولات عميقة أهمها :

1 – التحول في مفهوم القوة ، والتغير في محتوى عناصـــرها وتوزيعها في النظام الدولي ، والذي نتج عنه تحولات جيو سياسية كبيرة .

2 –تحولات اقتصـــادية تميزت بإنشـــاء تكتلات إقليمية اقتصـــادية منفتحة على الخارج تحكمها قواعد العولمة والتطورات التكنولوجية العالية .

3 –كما ظهرت عوامل أخرى في شكل أبعاد هوياته وثقافيته ، ستكون دوافع للصراعات الدولية القادمة بعدما فقد الغرب (بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية) مبررات الصـــراع الشـــمولي والعدو التقليدي (الإيديولوجية الشيوعية) .

الفرع الثاني: تطورات السياسة الدولية

يعتبر التطور التكنولوجي عاملا حاسما في تطور السـياسـة الدولية ، وما نتج عنه من ثورات صـناعية في القرن 18 وحتى إلى منتصـف القرن 20 . وهذا ما تسـبب في زيادة التفاعل بين الدول، وتقريب العالم من بعضـه البعض ، وكذا ظهور قضايا جديدة في السياسة الدولية ، مع ازدياد عدد الوحدات الدولية (متناقضة المصالح) في النسق الدولي ، وتعاظم دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات في السياسة الدولية وارتباط النسق الداخلي بالمحيط الخارجي في إطار السياسة الدولية[15]، ومن التطورات الحاصلة انتقال النسق الدولي

وتغير هيكل توزيع القوة من التعددية القطبية في القرن 19 إلى الثنائية القطبية خلال القرن العشرين وشهد العالم حربين عالميتين وحرب باردة . كان الطابع الغالب على السياسة الدولية إثناءها التناحر ، والصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي (الشيوعية) ، و المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (الليبرالية). ثم انتقل البنيان الدولي إلى نمط الأحادية القطبية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مع نهاية الحرب الباردة . وبزيادة القضايا الدولية وانتشار العلاقات بين الدول و المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، لم تعد السياسة الدولية مقتصرة على قضايا الصراعات والحروب و الأمن .بل تنوعت القضايا إلى (اقتصادية واجتماعية وقضايا البيئة وغيرها)، ما تطلب إنشاء مؤسسات عالمية وإقليمية تنظيمية وقانونية ، تساعد في تنظيم عمليات السياسة الدولية ،كما تسهم في تسوية الخلافات و الصراعات الدولية [16].

المطلب الثاني: تطور مفهوم التعاون الدولي

لقد ارتبط مفهوم التعاون منذ البداية بما يعبر عن **المساعدة** : أي ما تقدمه الدول المصنفة على أنها دول متقدمة (دول مانحة) ، من معونات في شكل منح ومساعدات وقروض ميسرة لدول أخرى (الدول المتلقية) توضع في خانة الدول الفقيرة ، ومستويات المعيشة فيها متدنية ، ولا تستطيع تحقيق التنمية في بلدانها [17] ، وهذه المساعدات لا تعني أن تكون الأهداف مشتركة بينهما ، فيكفي أن يقبل الطرف المانح أهداف الطرف المتلقي وهناك من يسمي هذه العملية " **بالمساعدة الإنمائية** "، وآخر ينظر إليها على أنها لا تتعدى "**مفهوم التضامن** ". كما يمكن أن نشير إلى أن هذه المساعدات كانت تأخذ الشكل الثنائي . ولم تكن كافية لتحقيق بعض أهداف الدول الفقيرة .

وفي ظل هذا الواقع كانت الدول تسعى لإيجاد آليات لبناء **تنظيم دولي** يحقق المعنى الحقيقي للتعاون الدولي . فمؤتمر فينا 1856م ، ومؤتمر برلين(1868- 1872م) كانا ثمرة مجهودات الدول الأوربية لتسير دول أخرى على نفس المنحى ، فتشكل اتحاد التلغراف الدولي 1865 م واتحاد البريد العالمي 1874م . هذا ما يدل على تطور حاصل في مفهوم التعاون الدولي . وقد تكللت هذه المجهودات بإقامة تنظيم تمثل في عصبة الأمم 1919م ومن ثم منظمة الأمم المتحدة 1945 م ، والتي تأسست على مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين وهو الهدف الأسمى للتعاون الدولي ، وخلال فترة الحرب الباردة كان واقع التعاون الدولي يشير إلى صراع الكتلتين (الشرقية والغربية) ، في استقطاب الحلفاء لإيجاد مناطق نفوذ من أجل إقامة قواعد عسكرية فيها ، والبحث عن موارد تدعم بها اقتصادياتها . ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم التعاون معبرا عن **أبعاد إستراتيجية** يريد كل معسكر تحقيقها من أجل تفوقه وهنا يمكن أن نقول أن التعاون خرج عن قيمه السامية ، وأهمل المساهمة الفعلية في تنمية الدول النامية .ومع استقلال العديد من هذه الدول وجدت نفسها في تبعية مفروضة عليها من الدول الاستعمارية حيث تركت هذه الأخيرة وكالات تعاونية دولية توجه انتباههم وعملياتهم إلى مستعمراتهم السابقة [18] . لقد فرضت نهاية الحرب الباردة واقعا جديدا ، تمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وريادتها للعالم ، وفرض سيادتها على كافة المجالات لاسيما الاقتصادية والتجارية والمالية . وفي ظل هذه المعطيات ظهرت العولمة التي كرست لتوحيد العالم ، وزادت الترابط بين الدول والحكومات إلى **الاندماج والتكامل** بين الاقتصاديات العالمية وتحرير التجارة

الدولية . وأمام هذه التغيرات الدولية وما أفرزته ، أصبحت الدول التي تقع ضمن نطاق الدول النامية جزء من النظام العالمي الجديد تتأثر به وتؤثر فيه [19]. لم يعد التعاون الدولي يقتصر على المساعدات المالية بل تعداها إلى **المساهمة المباشرة** في الحياة الاقتصادية (الاستثمار) ، من خلال إشراك الدول المتقدمة في تطوير الخدمة و المنتوج ، كما يضمن التساوي في الحقوق ومثال ذلك الشراكة الأورو – متوسطية . كما لم يعد الشكل القديم للمساعدات الإنمائية مناسبا ، بالنظر للتحولات التي يشهدها العالم ، والقضايا المعقدة التي يواجهها . فالتحديات العالمية الجديدة مثل قضايا المناخ وعدم الاستقرار المالي لا تستطيع المساعدات الإنمائية معالجتها ، لأن هذه القضايا معقدة وتتطلب دعما كبيرا ، وتمويلا متنوعا وموارد إضافية ، كما يلزمها إعادة هيكلة قنوات المساعدات من أجل الوصول إلى **تعاون دولي قائم على الثقة والمنافع المتبادلة والشفافية في المعاملات** [20] كما لم يعد **الشكل الثنائي** للتعاون الدولي مفيد لأن منافعه قليلة ومحدودة ، وفرص نجاحه في حل المشاكل ومعالجة القضايا الصعبة ضئيلة وهذا ما تطلب المزيد من تعددية الأطراف للوصول إلى الاستدامة العالمية.

وفي خضم هذه التطورات في مفهوم التعاون الدولي، لجأت العديد من الدول إلى إقامة **تكتلات إقليمية** لحماية أمنها من جهة ، وفرض نفسها كأقطاب اقتصادية من جهة أخرى(الإتحاد الأوربي)، وأصبحت التفاعلات تتم داخل الإقليم ، أو بين مجموعات إقليمية أخرى . ليظهر مفهوم " **التعاون الاقتصادي** " بشكل يفرض نفسه على العلاقات الاقتصادية وتحديات العولمة ، والاندماج والتكامل في الجوانب التجارية والصناعية والمالية والإنتاجية .فأصبح التعاون الاقتصادي أحد مكونات التعاون الدولي، يسعى إلى تهيئة الظروف اللازمة لتسهيل عمليات التكامل التجاري والمالي على الساحة الدولية ، من خلال تنفيذ إجراءات بهدف الحصول على منافع اقتصادية متبادلة على المدى المتوسط والطويل [21] . وصاحب هذا المفهوم الجديد (التعاون الاقتصادي)، بالمعنى الحديث ازدياد **دور المنظمات** التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الدولي بطريقة مستدام (مثل المؤسسات والشركات والمنضمات غير الحكومية) ، من خلال تقديم الدعم والمساهمة في التعاون الدولي . ليظهر مفهوم جديد عرف " **بالتعاون الإنمائي** " ، والذي تساهم فيه أيضا منظمات المجتمع المدني من خلال دعم ومعونات الأفراد والمتطوعين والجمعيات الخيرية والدينية وغيرها ، كما أن القطاع الخاص أيضا معني بالتعاون الدولي خاصة في مجال الاستثمارات الأجنبية ليصبح التعاون الإنمائي معبرا عن مساهمة كل الجهات الفاعلة ، ما ينمي فكرة المواطنة العالمية ، وفي هذه الظروف كانت الدول النامية تعاني من تراجع مستوى مساعدات ومساهمات الدول المانحة نتيجة ضعف سياساتها الموجهة لنهج التعاون الدولي وتخبطها في مشاكل الصراعات الإثنية والسياسية ، مع المشاكل الصحية والنمو السكاني وأخيرا المديونية الخارجية التي سترهن سياساتها واقتصادياتها إلى فترات طويلة ، وهذا ما خلق نوعا جديدا من التعاون بين دول الشمال والجنوب يمكن أن نطلق عليه اسم " **التعاون المشروط** " ، والذي يفرض شروط على دول الجنوب نذكر منها :

- احترام حقوق الإنسان وتطويرها بما يحفظ كرامة الإنسان .
- إقامة مؤسسات في الدول النامية مهمتها مراقبة العملية .
- توسيع الأسواق فيها بما يسمح بتسويق منتوجاتها

– توفير الشروط اللازمة للاستثمارات الأجنبية .

– تحقيق الديمقراطية في هذه البلدان ، بما يضمن استقرارها السياسي .

ورغم التطورات التي عرفها التعاون الدولي ، إلا أنه يبقى دون مستوى تطلعات الدول النامية والشعوب الفقيرة . فالعالم اليوم يواجه تحديات كبرى لعل أبرزها انتشار الأوبئة والأمراض العابرة للحدود ، والهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي ، والتغيرات المناخية والفقر ومشاكل الأمن الغذائي . الأمر الذي يتطلب عملا جماعيا من أجل تنمية السياسات المحلية للدول النامية من جهة لتمكينها من تحسين أوضاعها وأدائها ، من خلال دعمها بالمساعدات والمناهج والاستراتيجيات والتكنولوجيا ، وإشراكها من خلال الاستثمارات الأجنبية ، وتسهيل معاملاتها في الأسواق العالمية . لتصبح طرفا فاعلا في التعاون الدولي .كما يتطلب من العمل الجماعي الحفاظ على المنافع العامة العالمية * التي تشترك فيها جميع الدول على المستويين المحلي والدولي [22].

المبحث الرابع : رؤية المنظور الواقعي لظاهرة التعاون الدولي

من المعلوم أن الليبرالية بمختلف تياراتها الفكرية ، ترتكز على مفاهيم الحرية والفردية والعقلانية والليبرالية في السياسة الدولية يحركها متطلب الحرية والقيم الإنسانية [23]. و لها رؤية تفاؤلية ومثالية عن طبيعة العالم ، فهي تؤمن بإمكانية التقليل من الصراعات والحروب، وبناء سلام دائم وأبدي أساسه التعاون الدولي ، وأدواته الديمقراطية والاعتماد المتبادل والتكامل الدولي ، وتقوية المؤسسات والترابط الاقتصادي والفكري بين الشعوب، فقد أصبحت المجتمعات والدول في ترابط وتشابك متزايد ،كما أصبحت معتمدة أكثر على بعضها البعض وبشكل حساس[24] وأصبحت التفاعلات التي تتم في النظام الدولي أكثر حساسية ، أي قابلية التأثر بالقوى والأحداث الخارجية [25]. إلا أن الدراسة ستحاول إظهار رؤية الاتجاه المناقض لليبرالية (المنظور الواقعي) ، وكيف يبرر صعوبة تحقيق التعاون الدولي ، لذا وجب علينا التطرق في البداية إلى رؤية الواقعية للسياسة الدولية ، ومن ثم رؤيتها وتصورها لظاهرة التعاون الدولي .

المطلب الأول: رؤية الواقعية للسياسة الدولية

منذ ظهور المنظور الواقعي بعد الحرب العالمية الثانية عرف حقل العلاقات الدولية نقلة نوعية من خلال انتقاله من مستوى التحليل التاريخي والقانوني والأخلاقي (والذي لم يلغيه كليا) ، إلى الإطار الواقعي الذي اعتمد المشاهدة والاستقصاء والتحليل والتجريب ، بحثا عن الحقيقة الموجودة في الواقع . فركزت الواقعية على العوامل المؤثرة في السلوك الخارجي للدول ، وتفاعلاتها في علاقاتها مع بعضها البعض بمعنى آخر أصبحت الدولة ومصالحها القومية ، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، هي نقطة البداية في تحليل ، ورسم السياسة الدولية (الدولاتية) statism . لأن الدول تسلك سلوك عقلاني في سلوكها الخارجي وتختار البدائل وتفاضل بينها بشكل مصلحي وعقلاني ، وهذا ما يقلل من الخسائر ويعظم الفوائد . أما المنظمات الدولية والقوانين فدورها لا يخرج عن دور الدول ، فهي تعكس مصالح هذه الدول . وبسبب الطبيعة الفوضوية (التي ترى الواقعية أن على الدول التكيف معها)، وتشابه أحداث الماضي بالمستقبل (بسبب تصارع الدول قديما وحديثا لتحقيق بقاءها ومصالحها وأمنها على حساب الآخرين) يبحث الناس كما تبحث الدول عن المصلحة الخاصة ، ويريدون الهيمنة والتسلط

على الآخرين ، ولا يمكن الاعتماد عليهم في التعاون ، ويوقفونه إن وجد عندما لا يتماشى مع مصالحهم الخاصة والضيقة[26]. ومن هنا تأتي رؤية الواقعية في نظرتها التشاؤمية ، فالسياسة الدولية حسبهم هي سياسات " أحادية unilateral " و" أنانية egoism " ، ولا وجود للمثل والأخلاق أو الصداقة . ومفاهيم القوة والمصلحة والفوضى الدولية ومحورية الدولة ، والاعتماد على النفس والمحافظة على البقاء ، تعتبر مرتكزات التحليل في السياسة الدولية ، وهم يعطون الأولوية للسياسة العليا على حساب السياسة الدنيا . كما أن الواقعية التقليدية تؤكد على الفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية ، أما الواقعية الجديدة فترى أن الفصل لا يكون مطلقا بينما يتفق كل الواقعيين على أن السلوك الخارجي للدول يتأثر بتغيرات البيئة الدولية [27]. و تفصل الواقعية في بيئة السياسة الدولية بأنها بيئة فوضوية ، سمتها الحروب والصراعات بسبب عدم وجود سلطة عليا تفرض الأمن الدولي وأن تطلع الدول إلى القوة (التي ترى بأنها ضرورة) والسلطان ، هو السمة المميزة للسياسات الدولية ، فحسب الواقعية لفهم سلوك الدول علينا النظر إلى النظام الدولي ، لأن سلوك الدول الخارجي هو في الأساس محددات نسقية تفرضها طبيعة النظام الدولي[28] . ويصف مورجانتو الشؤون الدولية بأنها بالغة التعقيد لدرجة تعذر الحلول السهلة والنبؤات الصادقة في السياسة الدولية ، ويبرر ذلك بأن هذه الأخيرة في حركية و دينامية مستمرة ، ويرى بأن السياسة الدولية تخضع لقواعد موضوعية وعالمية تستند إلى المصالح الوطنية المحددة من حيث القوة[29] ، وإذا كانت المصلحة القومية المحددة بالقوة هي نهاية المطاف في عالم السياسة ، وهي جوهر السياسة .فإن السياسة الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة ، وهذه العملية تتطلب تهديدا وصراعا مستمرا يصل بالدول إلى الحروب. ومنه تصبح السياسة الدولية ما هي إلا صراع على السلطة والذي يرجعه مورجانتو إلى الطبيعة البشرية التي لا تعرف سوى الشر والعداء ، ويلخص ذلك في :

" أن السياسة الدولية هي جهد مستمر للحفاظ على سلطان أي دولة وزيادته ، مع الحد من سلطان الدول الأخرى ، و الإقلال منه أيضا "[30] .وفي هذا السياق يقول " نيبور" : كما هي العلاقات بين الجماعات الصغيرة، فإن السياسة الدولية هي صراع نحو القوة ، فالقوة القومية هي انعكاس لإرادة الأفراد في تحقيق القوة. كما لا بد أن نشير إلى أن الواقعية لم تلغ احتمال حدوث تعاون بين الدول المتصارعة ولكنه يبقى محدودا لأن الدول تحس بعدم الثقة ، وتشك في نوايا الآخرين ، وتغش في الاتفاقيات والمعاهدات التي تربطها مع بعضها وهي غير مطمئنة بشأن التوزيع غير العادل لمنافع التعاون[31] . كما أن مورجانتو لم تقتصر إسهاماته على موضوع القوة ودورها في السياسة الدولية بل بحث أيضا على شروط تحقيق السلام الدولي ويرى بأن رجوع الدول القومية لتحقيق مصالح محددة من شأنه أن يحقق المزيد من الأمن والسلم الدوليين .[32]

المطلب الثاني: رؤية المنظور الواقعي لظاهرة التعاون الدولي

كان تفسير الصراعات والحروب عند الواقعيين الجدد "كنيت وولتز" ، سببه الفوضى الدولية فهم يختلفون مع التقليديين (الذين يرون بأن مفهوم الفوضى هو البيئة التي تتحرك فيها الدول) ، بينما هم يرون أن الفوضى تنتج عن العلاقات الاجتماعية السيئة بين الدول [33]، وفي حين أنه لا يوجد ما يمنع الدول من استخدام القوة في تحقيق مصالحها ، فإن الفوضى الدولية تعمل كعائق أمام سعي الدول من أجل التعاون . بمعنى أن الدول مهتمة

بتحقيق مصالحها ولو على حساب مصالح الآخرين ، وهذا ما يفسر الطبيعة الأنانية والشريرة الموجودة في الذات الإنسانية ، والتي تقدم المصلحة " **الآنية** " على المصلحة " **العامة**" ، رغم الاتفاق فيما بينهم ، وتناغم أهدافهم ومصالحهم ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليهم في التعاون [34] ، والتي ركزت عليها الواقعية التقليدية في تفسيراتها لأسباب نشوب الصراعات والحروب .وعليه فإن الواقعية الجديدة ترى بأن الفوضى الدولية ، وعم وجود سلطة عليا تنظم العلاقات بين الدول وتفرض قوانينها على الدول التي تستعمل الخداع والغش وغيرهما ، من شأنه أن يقوض التعاون فيما بينها ومن هذا المنطلق يرى" والتز" أن كل دولة تعمل على السعي في زيادة قوتها من أجل تحقيق مصلحتها القومية من جهة ، ولأنها تشكك في نوايا الآخرين وتصرفاتهم من جهة أخرى . وهذا ما يجعل الدول تتصرف بنفس الطريقة ما يخلق " المعضلة الأمنية " بين الدول . ويصبح أي سلوك تتخذه الدولة ، يراه الطرف الآخر بأنه سلوك عدواني موجها إليه . والمعضلة الأمنية لا يمكن الخروج منها ، إلا إذا تعرفنا وأدركنا النوايا الحقيقية للطرف الآخر ، وهذا الأمر في غاية الصعوبة . الأمر الذي يدلل على أن نشوب الصراعات والحروب يبقى احتمالا قائما ، أما التعاون فهو موجود ولكنه يبقى محدودا ، ويبقى في أطار التنافس أو خلال مواجهة أخطار وتهديدات مشتركة من شأنها أن تقوض السلم والأمن الدوليين . ويكون ذلك عن طريق تحالفات تنتهي بانتهاء الخطر. كما يرجع " والتز " ، صعوبة تحقيق التعاون بين الدول إلى تخوف هذه الأخيرة من أن تحقق الأطراف الأخرى أرباحا ومكاسب أكبر مما تحققه هي ، ما يعرف ب " الركبة المجانية " free riding ، وهذا عند دخولها في شراكات واتفاقيات تعاونية [35] . ويتصور كل من "كنيث والتز " و" جون ميرشايمر " (الواقعية الجديدة) ، بأن نجاح التعاون في الدول الأوروبية يرجع إلى التغيير في بنية النسق الدولي ، من الثنائية إلى الأحادية القطبية ، وكذا لطبيعة الظروف الدولية في تلك الفترة .

وعندما رأت الواقعية بأن الدول مثل البشر في طبيعتهم الأنانية ، يقدمون مصالحهم على مصالح الآخرين ويبحثون عن البقاء والمحافظة على أمنهم (في ضل الفوضى الدولية) ، وهم يرون بأنه لا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على ذاتها ، ومن هذا المنطق تميل الدول إلى عدم الدخول في علاقات تعاونية[36] ، ومن هذا الاعتقاد للمنظور الواقعي تصبح الدول في حالة من الخوف المستمر ، وتشعر بعدم الأمان من جراء تهديدات الآخرين . لذا على الدول مراقبة أعدائها من جهة ، وتتبع المكاسب والأرباح إذا دخلت في تعاون مع أطراف أخرى . وفي سياق المكاسب نجد أن اهتمام الواقعية بالمكاسب النسبية ، وليس المكاسب المطلقة كما رأت الليبرالية ، فإن الواقعية ترى بأن الدولة تكون متخوفة وتتبع بدقة المكاسب التي يحققها شريكها في العمل التعاوني ، بدرجة أكبر عندما يكون الشريك منافسا لها ، وبعبارة أدق يقاربها في مقومات القوة . وهذا يعني بدوره أن مسألة المكاسب النسبية ترتبط بمدى قدرات ، ومقومات القوة بين الشركاء والمتعاونين . ونضرب مثالا على ذلك بازدياد التوتر في العلاقات (التجارية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، عندما تراجعت قوة أمريكا النسبية لصالح الصين ومن جهة ثانية ترى الواقعية بأنه قد يقبل الطرفان التعاون ، رغم أنهما متنافسان ورغم أنهما متقاربان في مقومات القوة ، الدخول في علاقات تعاون عندما يتعلق الأمر بمكاسب (مطلقة) كبيرة للطرفين . إذن رؤية المنظور الواقعي

للتعاون الدولي ، ومن جانب المكاسب (المطلقة) ، وليس النسبية يمكن أن يتحقق بين الدول كلما كان الفرق بينهما أكبر (**نظرية الاستقرار المهيمن**) [37]

رؤية أخرى تنسب إلى المنظور الواقعي ، يمكن أن يتحقق من خلالها التعاون الدولي ، ومن زاوية أخرى وهي أن الدول قد تقبل بالتعاون مع طرف أو أطراف أخرى ، وتقبل بهذا الدور من أجل قيامها بدور آخر خارج تفاعلات التعاون في الدور الأول ، وهذا من أجل تحقيق الهدف أو الدور الأسمى . ويمكن أن نعطي مثالا على ذلك ليتضح المعنى . قبول الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع الدول الأوروبية عندما خرجت منهكة من الحرب العالمية الثانية ، في مقابل استمرار أمريكا في تتبع ومحاصرة غريمها التقليدي الاتحاد السوفيتي .

خاتمة:

مم تم الإشارة إليه في هذه الدراسة من تطورات في السياسة الدولية ، بدأت من الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا (الاقتصادية و البيئية والصحية ...) ، وتراجع في التركيز على قضايا السياسة العليا (القضايا الأمنية) ، وصولا إلى ظهور فواعل جديدة من غير الدول ، لعبت أدوارا حاسمة في السياسة الدولية ، ووجهتها نحو التقارب والتعاون كما كانت هذه التطورات سببا في التوجه نحو عملية التجديد والتنقيح المعرفي والنظري التي عرفها كلا المنظورين (الواقعي والليبرالي) ، والتي أفرزت نوعا من التقارب فيما بينهما . رغم ذلك يرى الباحث بأنه تقارب طفيف وسطحي ، ومبرر ذلك هو أنهما تبتعدان كثيرا عن بعضهما في مجال دراستهما فالأولى مهتمة بمجال الأمن والثانية تركز على الاقتصاد السياسي .

ومن هنا تبقى رؤية الواقعية الجديدة للسياسة الدولية ، ما هي إلا صراع دائم من أجل القوة والبقاء وذلك من أجل الهيمنة على النظام الدولي . لذا يتمسك المنظور الواقعي بمبدأ المكاسب النسبية . وبقاء تفاعلات التعاون الدولي في بيئة دولية تسود فيها الفوضى ، وتغيب عنها سلطة تفرض التعاون وتعاقب المنشق . يؤدي بالدول إلى الاعتماد على نفسها لتحقيق مصالحها وأمنها وبقاءها. . بينما الليبراليون الجدد لا يلغون وجود صراعات بين الدول كليا ، وإنما يمكن تفادي الصراعات غير الضرورية ، ويمكن تلطيف الفوضى الدولية عن طريق المؤسسات الدولية ، وقضايا التجارة والاقتصاد السياسي في بناء مصالح مشتركة تحقق المكاسب المتبادلة .

المراجع:

الكتب باللغة العربية

1. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ترجمة : وليد عبد الحي . بيروت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ط.1 ، 1985 .
2. جمال سلامة علي ، **تحليل العلاقات الدولية ، دراسة في إدارة الصراع الدولي** . القاهرة : دار النهظة العربية، ط.1 ، 2013.
3. محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط. 1 ، 2002 .
4. محمد طه بدوي وآخرون ، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية** . الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013 .

5. أنور محمد فرج ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** . العراق : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،السليمانية ، 2007 .
6. تشارلس كيجلي و شالون بالنتون ، **السياسة العالمية التوجهات والتحولات** ، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي ، ج 1 . الرياض : دار جامعة الملك سعود للنشر ، 2017 .
7. توماس هوبز ، **اللفياثان : الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة** ،ترجمة : ديانا حرب وبشرى صعب . أبو ضبي : للثقافة والتراث "كلمة " ، دار الفرابي ، ط.1 ، (2011) .
8. كنيث والتز ، **الإنسان والدولة والحرب : تحليل نظري** ، ترجمة : عمر سليم التل . أبو ضبي : هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة "كلمة " ، ط .1، 2013 .

الدوريات والمجلات

1. حسن عبدالله جوهر، " تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية" ، مجلة السياسة الدولية، السنة 32، ع. 124 (أبريل 1996) .
2. أحمد محمد أبو زيد ، " نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع.36 (خريف 2012)

الأطروحات

1. عبد الحميد مشري ، **التعاون الدولي في منظور الحوار العقلاني – البنائي** ، أطروحة دكتوراه .جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016 – 2017 .

المواقع :

1. مايكل ماكنزي ، التعاون الدولي في ضل جائحة كورونا .. إطار السياسة – السياسات كمدخل تحليلي ، ترجمة ثامر نادي . ملتقى الباحثين السياسيين العرب . نشر في يونيو 2020 على الموقع : www. Arabprf. Com. أطلع عليه يوم : 04 – 07 – 2022 .

المراجع باللغة الأجنبية

1. Emmanuel Kwesi Boon، ." INTERNATIONAL COOPERATION FOR SUSTAINABLE، DEVELOPMENT IN AFRICA"، Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS)،vol. 1،(1998) .
2. LAURI siitonen، " POLITICAL THEORIES OF DEVELOPMENT COOPERATION: A Study of Theories of International Cooperation،study within the research project ، WORKING PAPERS،(may1990).
3. Sebastian Paulo،" International cooperation and development:A conceptual overview"، Discussion Paper،(The Deutsche National bibliothek)،(2014).
4. POLICY COHERENCE AND INTERNATIONAL COOPERATION،WORLD TRADE REPORT، (2004).
5. Enrique O'Farrill، and others." ECONOMIC COOPERATION "،the Chilean Agency for International Cooperation (AGCI)،(December 1999)
6. Herman Wijffels، and others، A new approach to international cooperation، discussion paper،Amsterdam, 30 November 2012.

الهوامش:

[1] توماس هوبز ، **اللفياثان : الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة** ، ترجمة : ديانا حرب وبشرى صعب (أبو ضبي: للثقافة والتراث "كلمة " ، دار الفرابي ، ط.1 ، 2011) ، ص. 175 .

[2] **نفس المرجع** ، ص . 180 .

[3] كنيث والتز ، **الإنسان والدولة والحرب : تحليل نظري** ، ترجمة : عمر سليم التل ، (أبو ضبي : هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة "كلمة " ، ط.1 ، 2013)، ص . 324 .

[4] عبد الحميد مشري ، **التعاون الدولي في منظور الحوار العقلاني – البنائي** ، أطروحة دكتوراة (جامعة باتنة 1 :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016 – 2017 ، ص. 23.

[*] معضلة السجين : في هذا المفهوم يفترض أن الإنسان كائن عقلاني السلوك ويتخذ قراراته بناء على المصلحة الذاتية . حيث يتحصل الطرفان في هذه اللعبة على مكاسب متبادلة من جراء التعاون ، مع احتمالية قيام احدهما باستغلال الآخر أو أن لا يتعاون أي منهما .

[5] **المرجع نفسه** ،ص. 24 .

[6] **المرجع نفسه** ، ص. 27 .

[7] LAURI siitonen،POLITICAL THEORIES OF DEVELOPMENT COOPERATION: A Study of Theories of International Cooperation، may1990،pp.1-48.

[8] Emmanuel Kwesi Boon ،INTERNATIONAL COOPERATION FOR SUSTAINABLE، DEVELOPMENT IN AFRICA، **Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS)**،vol. 1،(1998) ،pp1-10 .

[9] Enrique O'Farrill، and others،ECONOMIC COOPERATION ،the Chilean Agency for International Cooperation (AGCI)، December 1999،pp.1-92.

[10] Sebastian Paulo، International cooperation and development:A conceptual overview، Discussion Paper،(The Deutsche National bibliothek)،(2014)،pp.1-40.

[11] POLICY COHERENCE AND INTERNATIONAL COOPERATION،WORLD TRADE REPORT(2004) ،pp.188- 197.

[*] **مايكل ماكنزي** : من كبار المسؤولين في الحكومة الاسترالية له خبرة طويلة في مجال التعاون القانوني الدولي ، له مؤلفات كثيرة حول القانون الدولي والشرطة الدولية والحوكمة العالمية ، ومن آخر كتبه : الأعداء المشتركون : الجريمة السياسية والسياسات في العلاقات الاسترالية الأندونيسية .

[12] مايكل ماكنزي ، التعاون الدولي في ضل جائحة كورونا .. إطار السياسة – السياسات كمدخل تحليلي ، ترجمة : ثامر نادي ، ملتقى الباحثين السياسيين العرب . نشر في يونيو 2020 على الموقع : **www. Arabprf. Com**. أطلع عليه يوم : 04 – 07 – 2022 .

[13] محمد طه بدوي وآخرون ، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية** ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013)، ص .307 .

[14] **المرجع نفسه** ، ص ص . 310- 311 .

[15] أحمد محمد أبو زيد ، " نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع. 36 ، (خريف 2012)، ص ص47 – 76.

[16] محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط . 1، 2002) ، ص ص 660 – 661 .

[17]Enrique O'Farrill، op،cit،p7.

[18]Emmanuel Kwesi Boon، op.cit،p6.

[19]Enrique O'Farrill، op،cit،p9.

[20] Herman Wijffels، and others، A new approach to international cooperation، discussion paper،Amsterdam, 30 November 2012،p9.

[21] ipid ،p3.

[*] المنافع العامة العالمية : هي أهداف وعوامل تمكين للتنمية على المستويين المحلي والدولي ، كما أنها تعود بالصالح العام العالمي فتستفيد منها جميع الدول والحكومات والشعوب . فمثلا : إيجاد حلول لمواجهة الفقر والبطالة سيعود بمنافع عامة عالمية تتمثل في القضاء على الهجرة غير الشرعية .

[22]Sebastian Paulo، op،cit،p3-4.

[23] **محمد أبو زيد ، مرجع سبق ذكره** ، ص ص 47 – 76.

[24] تشارلس كيجلي،شالون بالنتون ، **السياسة العالمية التوجهات والتحولات** ، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي (الرياض : دار جامعة الملك سعود للنشر ،ج.1 ، 2017) ، ص ص. 42 -45 .

[25] أنور محمد فرج ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (العراق : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،السليمانية ، 2007) ، ص. 291 .

[26] **المرجع نفسه** ، ص. 222 .

[27] جمال سلامة علي ، **تحليل العلاقات الدولية ، دراسة في إدارة الصراع الدولي** (القاهرة : دار النهظة العربية، ط.1، 2013) ، ص ص. 296 - 297 .

[28] **المرجع نفسه** ، ص. 298 .

[29] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ترجمة : وليد عبد الحي،ط 1 (بيروت :كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ط.1 ، 1985) ،ص .69 .

[30] أنور ، **مرجع سبق ذكره** ،ص. 227 .

[31] كيجلي، بالنتون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 35 .

[32] دورتي ، بالستغراف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 73 .

[33] مشري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 114 .

[34] والتز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 328 .

[35] حسن عبدالله جوهر، " تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية "، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 32، ع 124 (أبريل 1996)، ص ص. 60 -67 .

[36] مشري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 120.

[37] عبدالله جوهر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 60 – 67 .